اجتماع الشرط والقسم
في
النحو العربي

الدكتور
أحمد إسماعيل حسن يونس
مدرس فى قسم اللغويات
فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أحيا الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة عبرة وموعظة للمؤمنين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أول المسلمين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــــــد.....

فإن النحو العربى من أرفع العلوم قدرًا وأعلاها منزلة، وذلك بما اشتمل عليه من أبواب ومسائل وخلافات بين النحويين، فتحت للباحثين وطلاب العلم أبوابًا للبحث فى كتب التراث اللغوى لمعرفة ما فيه من أسرار، خدمة للقرآن الكريم ولغة العرب، ومن الأبواب المهمة فى النحو العربى باب الشرط بما فيه من أدوات شرطية، وفعل شرط، وجواب شرط، وأيضاً باب القسم وما فيه حروف قسم وأنواع وشروط وتظهر القيمة العلمية لهذا الموضوع عندما يجتمع هذان البابان فى جملة واحدة يجتمع فيها الشرط والقسم، ومعروف أن لكل منهما جواب، فيدرس الباحث خلاف النحويين فى تقديم وتأخير كل منهما، وأيهما أولى بالتقديم، وأيهما أولى بالتأخير على ضوء ما ذكره النحويون من آراء وخلافات، ومن هنا تظهر الفائدة ويعم النفع، ويزداد الباحث علمًا على علمه وخبرة على خبرته، فهذه هى طبيعة الباحث اللغوى.

ومن الأسباب التى دفعتنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع : أنه موضوع مهم وجديد يتسع للبحث والدراسة، فكل أداة من أدوات الشرط تصلح أن تكون موضوعًا لبحث جيد، وكل حرف من حروف القسم يمكن أن تكتب فيه رسالة علمية، ناهيك عن اجتماع الشرط والقسم، وهذا هو لب الموضوع ومربط الفرس – كما يقولون – فكثرة ما فى الموضوع من أدوات وحروف، وشروط وخلافات لحقيقة بالبحث والدراسة والعناية، والحق أن هذا الموضوع جذبنى حين قرأت فيه، وجعلنى أفكر فى أن أكتب بحثاً فيه، لذلك كله فقد استخرت الله تعالى أن أكتب فى هذا الموضوع وهو : **(اجتماع الشرط والقسم فى النحو العربى)** وقد وفقنى الله تعالى لذلك من فضله ومَنّه وكرمه، وهو أهل لكل إحسان وعطاء، وأسأله تعالى من فضله أن يتم هذا الموضوع على الوجه الذى يرضيه عنى فهو حسبى ونعم الوكيل.

وأما الخطة أو المنهج الذى سرت عليه فى معالجة هذا الموضوع فهو كالتالى :

المقدمة : وتشمل القيمة العلمية للموضوع، والأسباب التى دعت للكتابة فيه، بعد حمد الله تعالى والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله – ﷺ– .

الفصل الأول : معنى الشرط وأقسامه.

الفصل الثانى : معنى القسم وأقسامه.

الفصل الثالث : اجتماع الشرط والقسم، وأيهما أولى بالتقديم.

وذلك فى مبحثين :

المبحث الأول : اجتماع القسم مع الشرط غير الامتناعى.

المبحث الثانى : اجتماع القسم مع الشرط الامتناعى.

الخاتمة : وتشمل اهم نتائج البحث.

الفهارس : وتشمل فهرس المصادر، وفهرس الموضوعات.

وأخيراً :

أتوجه إلى الله تعالى المقصود فى قضاء الحاجات أن يقضى لى حاجتى، ويتم علىّ هذا الموضوع، ويجعله فى ميزان حسناتى يوم العرض عليه، وأن يجعله مصدر خير وفائدة لكل من قرأه واطلع عليه، فهو خير مأمول وأكرم مسؤول، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه العبد الفقير إلى الله
د/ أحمد اسماعيل حسن يونس
المدرس في قسم اللغويات
كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

الفصل الأول
معنى الشرط وأقسامه

معنى الشرط أو الجملة الشرطية : أن تتقدم أداة شرط يليها فعل الشرط، ثم يليه جواب الشرط، أو جزاء الشرط، مثل : إن تذاكر تنجح، ولكن النحويين ذكروا أن الأدوات الجازمة على قسمين : –

أحدهما : ما يجزم فعلاً واحداً، وهى أربع أدوات هى : اللام الداخلة على فعل الأمر نحو:**(ليقم زيدٌ)** أو على الدعاء نحو: ﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾(١)، ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى : ﴿**لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا**﴾(٢)، أو على الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا**﴾ (٣)، **(ولمْ ولمَّا)** وهما للنفى ويختصان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المضى نحو: لم يقم زيد، ولمَّا يقم عمرو، ولا يكون النفى بـ **(لمَّا)** إلا متصلاً بالحال (٤).

والثانى : ما يجزم فعلين وهو : **(إنْ)** نحو: ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ**﴾ (٥)، و**(مَنْ)** نحو: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾(٦)، و**(مَا)** نحو قوله تعالى :﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ**﴾ (٧)، و**(مَهْمَا)** نحو

(١) سورة الزخرف آية ٧٧ ، وانظر شذور الذهب ٢/ ٥٩٣ ، وحاشية الأرومية ٥٣/١.
(٢) سورة التوبة آية ٤٠ ، وانظر شذور الذهب ٢/ ٥٩٤.
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦ ، وانظر شذور الذهب ٢/ ٥٩٤ ، وحاشية الأجرومية ٥٤/١.
(٤) شرح ابن عقيل ٥١٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٠ والموجز فى قواعد العربية ١/ ٨٨.
(٥) سورة البقرة آية ٢٨٤ .
(٦) سورة النساء آية ١٢٣ ، وانظر حاشية الآجرومية ١/ ٥٥.
(٧) سورة البقرة آية ١٩٧، وانظر حاشية الآجرومية ١/ ٥٥ .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا به من آيَة لّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمنين﴾[1]، و(أىٌّ) نحو قولهَ تعَالىَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[2].

و(متى) كقول الشاعر [3]:

متى تأته تعشُو ضَوْء نَـــــارِهِ تَجِدْ خير عنْدَهَا خَيرُ مُوقِـدِ

و(أيّان) كقول الشاعر [4]:

أيَّانَ نُؤْمِنكَ تَأْمَنْ غَيْرنَـــا وإذَا لمْ تُدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

و(أَيْنَما) كقول الشاعر [5]:

صَعْدٌة نَابِتَـــهٌ فى حَائِـــــر أينما الريحُ تُمَيِّلْهَا تَمِـــلْ

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٢ ، وانظر توضيح المقاصد ١٢٧٥/٣ والموجز فـــى قواعد اللغة العربية ١/ ٩٧.

(٢) سورة الإسراء آيـــة ١١٠ ، وانظر توضيح المقاصد ١٢٧٥/٣ والموجز فـــى قواعد اللغة العربية ١/ ٩٧، والمقتضب ١/ ٧١ ،

(٣) البيت للحطيئة من قصيدة يمدح فيها بعض بن عامر – شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٧ ، ومنسوب إلى الأعشى فى الموجز فى قواعد العربية ٩٥/١ والمقتضب ١/ ٧٤.

(٤) البيت من الشواهد التى لم يعثر لها على نسبة إلى قائل معين . شرح ابـــن عقيل ٥١٧/٢.

(٥) البيت لكعب بن جعيل . شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٧ ، والكتاب ٢٠٠/١ ، والمقتضب ١/ ٧٦.

و(**إذْ مَا**) كقول الشاعر [١]:

وإنكَ إذْمَا تُأت ما أَنْتَ آمـــــرٌ بِهِ تُلْفِ من إيَّاه تأْمُر آتِيَا

و(**حَيْثُمَا**) كقول الشاعر [٢]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِـــــمْ يُقَدِّرْ لـك اللـ ــهُ نَجَاحًا فى غَابِرِ الأزْمَانِ

و(**أنَّى**) كقول الشاعر [٣]:

خَليلَىّ أَنَّى تأْتِيانِى تأتِيَـــــــا أَخًا غير ما يُرضِيكُمَا لاَ يُحاولُ

والأدوات التى تجزم فعلين كلها أسماء، إلا (**إنْ وإذْمَا**) فإنهما حرفان، وكذلك الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً كلها حروف[٤].

والأدوات التى تجزم فعلين تقتضى أن يأتى بعدهما جملتان، الجملة المتقدمة تسمى جملة الشرط، والجملة المتأخرة تسمى جواب الشرط أو جزاؤه.

ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن

(١) البيت غير منسوب إلى قائل معين ، شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٧ ، وحاشية الآجرومية ٥٦/١.
(٢) البيت لم يعرف قائله . شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٨ ، وحاشية الآجرومية ٥٧/١.
(٣) البيت من الأبيات التى لم يعرف قائلها . شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٩.
(٤) شرح ابن عقيل ٥١٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٤ ، وشذور الذهب ٥٩٨/٢ ، والموجز فى قواعد العربية ٨٨/١.

تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية نحو : إن جاء أكرمته، وإن جاء زيد فله الفضل[١].

وتأتى الجملة الفعلية الشرطية على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضين نحو : إن قام زيدٌ قام عمرو، ويكونان فى محل جزم . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ ﴾ [٢].

والثانى : أن يكونا مضارعين نحو : إن يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرو، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ﴾[٣].

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثانى مضارعاً نحو : إن قام زيدٌ يقُمْ عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ﴾[٤].

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً، والثانى ماضياً، وهو قليل، ومنه قول الشاعر[٥]:

(١) شرح ابن عقيل بتصرف ٢/ ٥١٩ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٧.
(٢) سورة الإسراء آية ٧.
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٤ ، ، وانظر الموجز فى قواعد العربية / ١/ ٩١.
(٤) سورة هود آية ١٥ ، وانظر الموجز فى قواعد العربية ١/ ٩١.
(٥) هذا البيت لأبى زيد الطائى ، وهو فى شرح ابن عقيل ٥٢٠ ، ومنحة الجليل ٥٢٠ ، والمقتضب ١/ ٧٣.

من يَكِدنِى بِسَيّىءٍ كنتُ منْهُ كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقوله – ﷺ– **(مَنَ يَقُمْ لَيْلة القَدَرْ غُفِرَ له ما تَقَدَّم مِن ذَنْبِه)**[١].

وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً جاز جزم الجزاءُ ورفعه، وكلاهما حسن فتقول : إن قام زيد يقُمْ عمرو، ويَقُومُ عمرو، ومنه قول الشاعر[٢]:

وإتَاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ يقُولُ:لا غالبٌ مَالِى ولا حرِم

وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف كقوله[٣]:

يَا أَقْرَعُ بنَ حابَسٍ يَا أَقـــرَعُ إنك إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

---

(١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٦/ ٢٩٧ وشرح رياض الصالحين للعثيمين ١/ ١٣٦١.

(٢) هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى من البسيط ، وهو فى شرح ابن عقيل ٥٢١ ، ومنحة الجليل ٥٢١ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٩ ، والأشمونى ٢/ ٥٨٥ ، وابن هشام ٣/ ٣٩٨ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، وسيبويه ١/ ٤٣٦ ، والموجز فى قواعد اللغة العربية ١/ ٩٥ ، والمقتضب ١/ ٧٥.

(٣) هذا البيت لعمرو بن خثارم البجلى ، الشدة فى المنافرة التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى ، وخالد بن أرطأة الكلبى ، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب فى زمانه ليحكم بينهما ، وذلك فى الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس ، من الرجز سرح ابن عقيل ٥٢١ ومنحة الجليل ٥٢١ والأشمونى ٣/ ٥٨٦ ، وابن عقيل ٢/ ٢٧٩ ، والهمع ٢/ ٦١ وسيبويه ١/ ٤٣٦ ط بولاق وخزانة الأدب للبغدادى ٣/ ٣٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٠ والمقتضب ٢/٧٢ ، والأصول لابن السراج ٢/ ١٩٢ ، والانصاف ٢/ ٦٢٣ ، وشرح المفصّل ٨/ ١٥٨ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٥ ، والتصريح ٢/ ٢٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ١٢٧ والمقرب ١/ ١٧٥ .

وإذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية نحو : إن جاء زيد فهو محسنٌ وكفعل الأمر نحو : إن جاز زيد فاضربه والفعلية المنفية بـ **(ما)** نحو : إن جاء زيد فما أضربه، أو(لن) نحو : إن جاء زيدٌ فلن أضربه، فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً – كالمضارع الذى ليس منفياً بـ(ما) ولا (لن) ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بـ .(قد) وكالماضى المتصرف الذى هو غير مقرون بـ .(قد) لم يجب اقترانه بالفاء نحو : إن جاء زيد يجيئ عمرو، أو قام عمرٌو[(١)].

وإذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون**﴾[(٢)].

وإذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه :

الجزم والرفع والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء**﴾[(٣)]بجزم **(يغفر)** ورفعه ونصبه وإذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل

(١) شرح ابن عقيل ٥٢٢ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٢.
(٢) سورة الروم آية ٣٦ ، وانظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٥ ، وشذور الذهب ٢/ ٦٠٨ ، والموجز فى قواعد العربية ١/ ٩٤.
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٤ ، وانظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٥، والمقتضب ١/٧٥.

مضارع مقرون بالفاء أو الواو – جاز نصبه وجزمه نحو : إن يقم زيد ويخرجْ خالد أُكْرِمْكَ، بجزم **(يخرجْ)** ونصبه، ومن النصب قوله : [١].

ومن يقترب منا ويخضعَ نُؤْوِهِ ولا يخْشَ ظُلْمًا ما أقامَ ولا هَضْمًا

ويجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه نحو : أنت ظالم إن فعلت، فحذف جواب الشرط لدلالة **(أنت ظالم)** عليه والتقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير فى لسانهم [٢].

وأما العكس وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل، ومنه قوله[٣]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لهـــــا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَـــامُ

أى : وإلا تطلقها يَعْلُ مفرقك الحسام [٤].

(١) البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها . شرح ابن عقيل ٥٢٣ ، ومنحة الجليل ٥٢٣
(٢) شرح ابن عقيل ٥٢٤.
(٣) البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص من الوافر ، من أبيات يقولها فى زوج أخت امرأته كان يحبها ، واسمه مطر . والمَفْرقُ : وسط الرأس ، والحسام : السيف شرح ابن عقيل ٥٢٤ ومنحة الجليل ٥٢٤ والأشمونى ٣/ ٥٩١ ، وابن هشام ٣/ ٤٠٦ ص ٢٧٣ والإنصاف ١/ ٧٢ ، والأمالى ١/ ٣٤١ والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٠٦٩ وشرح الشواهد للعينى ٤/ ٤٣٥ والتصريح ٢/ ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١ ، وشرح شذور الذهب ٢/ ٦١٢.
(٤) شرح ابن عقيل ٥٢٤ . وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٧.

والشرط ينقسم إلي قسمين :

أحدهما : الشرط الامتناعى : وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع مثل : **(لو، ولولا، ولوما)**.

وفى هذا النوع من الشرط، قد يكون الجواب ممتنعاً امتناعاً حتمياً، وقد يكون جائز الوقوع، وهذا مرده إلى فعل الشرط، فإذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق كان الجواب ممتنعاً امتناعًا حتْمياً، لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشىء يؤدى حَتماً إلى امتناع المسبب عنه، المترتب عليه، ومثال ذلك لو طلعت الشمس أمِس لظهر النهار، فقد امتنع فعل الشرط – وهو السبب الوحيد ٠ فامتنع له الجواب – وهو المسبب عنه، إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شىء آخر فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها مادام طلوعها هو السبب الفرد فى إيجاده [1] فهذا معنى امتناع الجواب تبعاً لامتناع الشرط . فالجواب لم يقع، لأن الشرط لم يقع.

فإذا كان للجواب سبب آخر يقع به، فلا يتحتم الامتناع بامتناع الشرط لجواز أن يؤدى السبب الآخر إلى إيجاد الجواب، وتحقيق معناه، مثل : لو طلعت الشمس أمس لكان النور موجوداً، فطلوع الشمس هنا – وهو الشرط – ممتنع، أما وجود النور – وهو الجواب – فيصح أن يكون غير ممتنع –

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٩٢.

برغم امتناع الشرط – وإذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه، كمصباح مضيءٍ أو برق أو نار أو ما شابه ذلك، فالشرط فى هذا المثال ليس السبب الفريد فى إحداث الجواب، فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه، فقد يمتنع الجواب حينًا، ولا يمتنع حيناً آخر، على حسب ما تقتضى القرائن والمناسبات (١).

والقسم الثانى من الشرط : هو الشرط غير الامتناعى، وهو ما كانت أداته غير دالة على امتناع، كباقى أدوات الشرط مثل : إنْ، أىّ، وإذما، وحيثما، غيرها فإن هذه الأدوات لا علاقة لها بالامتناع، ومن هنا كان شرطهما غير امتناعى.

فإن قلت : إن قام زيدٌ قام عمروٌ، فهى جملة مكونة من أداة شرط وفعل شرط، وجواب شرطها، ولا مكان هنا للامتناع.

❁❁❁

(١) السابق ٤/ ٤٩٣.

الفصل الثاني
معنى القسم وأقسامه

وأما معنى القسم : فهو جملة اشتملت على حرف قسم ومقسم به وجواب قسم مثل : والله لأذاكرنَّ دروسى، فحرف القسم هو **(الواو)** والمقسم به هو لفظ الجلالة **(الله)** وجواب القسم **(لأذاكرنَّ)** وهى الجملة الفعلية المكونة من : اللام الواقعة فى جواب القسم، والفعل المضارع **(أذاكرنَّ)** المؤكد بالنون الثقيلة.

وقد قسم النحاة القسم إلي قسمين :

أحدهما : **القسم الاستعطافى** : وهو : (جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يُثير الشعور والعاطفة، ومن ذلك قول الشاعر[١] :

بِعَيْشِكِ يا سَلْمَى ارْحَمِى ذا صَبابَةٍ

وقول الشاعر[٢] :

بِربِّكَ هــل نَصْرتَ الحق يومًــا وذُقتَ حَلاوة النصرِ المُبينِ

فالقسم هو: (بعيشك، وبَربكَ) وكلاهما مع متعلقه المحذوف جملة طلبية، نراها فى المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التى تشتمل على

(١) البيت فى النحو الوافى غير منسوب ٤/ ٤٨٢.
(٢) السابق .

ما يحرك الوجدان وهى : **(ارْحَمِى)** ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها، والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان وهى : **(هل نَصُرتَ)** ولا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافى إلا جملة إنشائية(١).

والثانى : **القسم غير الاستعطافى وهو** : ما جئ به لتوكيد معنى جملة وتقوية المراد منها (٢)ومثال ذلك أن تقول : والله إنك لشريف المقصد فأنت تخبر عن شرف مقصد مخاطبك، وتؤكد هذا الخبر بما يقويه وهو القسم ولابد لهذا القسم من جواب، ويكون جوابه جملة خبرية، تختلف صورتها على النحو التالى :

١- إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكدت باللام المفتوحة، - وجوبًا عند البصريين، وكثيرًا عند الكوفيين - والنون معًا نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدة المحتاج، ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما، بالرغم مما يؤدى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجة السمو البلاغى وقوة الأسلوب(٣) وتسمى هذه اللام : **(لام جواب القسم)** أو (اللام الداخلة على جواب القسم، وهى غير لام الابتداء، والفرق بينهما كبير(٤).

٢- إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مثبتة وماضيها متصرف،

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٨٢ ، ٤٨٣.
(٢) السابق ٤/ ٤٨٣.
(٣) السابق ٤/ ٤٨٣.
(٤) السابق ٤/ ٤٨٣.

فالغالب تصديرها باللام الجوابية و**(قد)** معًا، نحو لقد فاز أهل المروءة والكرامة ويجوز – بقلة – الاقتصار على أحدهما، أو التجرد منهما، مع ما فى هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح [١].

فإن كان فعلها جامدًا غير **(ليس)** فالأكثر تصديرها باللام فقط نحو : والله لعسى التوفيق يصحب المخلص، أو : والله لنعم رجلاً المخلص، فإن كان الماضى الجامد **(ليس)** لم يقترن بشىءٍ، نحو : والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال[٢].

٣- إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : **(ما)** أو **(لا)** أو **(إنْ)** وجب تجريدها من اللام، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية، نحو : والله ما يحتمل العزيز الضَّيْم، والله لا يحجب ثوبُ الرياء ما تحته، بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق، ومثل : والله ما احتمل عزيزٌ ضِيْمًا – والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته ولا دفع عن صاحبه السوء والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه [٣].

ومن الشاذ الذى لا يقاس أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرة باللام، أو أن تكون أداة النفى فيها **(لم)** ومثلها : **(لن)** أيضاً عند

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٨٣.
(٢) السابق ٤/ ٤٨٣.
(٣) السابق ٤/ ٤٨٤ .

فريق من النحاة [١].

وقد استدل على هذا بقول أبى طالب [٢]:

واللهِ لن يَصِلُوا إليْكَ بجمعهمْ حَتَّى أُوسَّدَ فى الترابِ دَفِينا

ويجب التنبيه إلى أن أداة النفى فى جواب القسم قد تكون محذوفة ولكنها فى حكم الموجودة، لدليل يدل عليها كقوله تعالى: ﴿**قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[٣]. أى : لا تفتأ.

٤- إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها باللام و(إنَّ) معًا، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ولكن الأول أبلغ، نحو: تالله إنّ الخداع لممقُوتٌ، وإنَّ صاحبه لشقَىَ – تالله إن الخداع ممقوت، وإن صاحبه شَقِىّ، تالله للخداع ممقوت ولصَاحِبُه شقى، ومن أمثلة الاقتصار على أحدهما قول الشاعر[٤]:

لَئِنْ كُنْتُ مُحْتاجًا إِلَى الحلم إنَّنى

إِلَى الجهْلِ فِى بَعْضِ الأحَايِين أجوج

ومن النادر تجردها منهما أن لم يطل الكلام بعد القسم، كقول أبى بكر

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٨٤ .
(٢) البيت لأبى طالب عم النبى – صلى الله عليه وسلم – يعلن مؤازرته وتأييده للنبى – صلى الله عليه وسلم – على قريش . النحو الوافى ٤/ ٤٨٤.
(٣) سورة يوسف آية ٨٥.
(٤) البيت غير منسوب فى النحو الوافى ٤/ ٤٨٤ ، وهذا على اعتبار أن اللام موطن للقسم ، وجملة (إنَّ) وما دخلت عليه جواب القسم .

فى نزاع بينه وبين عمر – رضى الله عنهما– : (والله أنا كنت أظلم منه) فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد، كقول ابن مسعود : (والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة، وقول الشاعر[١]:

وَرَبِّ السمواتِ العُلا ويُرُوُجِهَا

وأرضِ ومافيها – المقدر كائنُ

ولا يصلح اقتران الجملة الجوابية بالحرف **(إنَّ)** إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات **(إنَّ)** كقول بعضهم فى مدح رجل: والله لكأن القلوب والألسُنَ رِيضَتْ له، فما تُعْقَدُ إلا على وُدِّه، ولا تنطق إلا بحمده [٢].

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية بـ **(ما)** أو **(لا)** أو **(إن)** من وجوب تجريدها من اللام، والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها [٣].

ومن كل ذلك يتبين لنا أن الجواب المنفى – فى جميع أحواله – لا يتطلب زيادة شىءٍ إلا أداة النفى قبله، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السابقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية أم إسمية.

❁❁❁

(١) البيت غير منسوب فى النحو الوافى ٤ / ٤٨٥ .
(٢) النحو الوافى ٤ / ٤٨٥.
(٣) النحو الوافى ٤ / ٤٨٥ .

الفصل الثالث

اجتماع الشرط والقسم وأيهما أولي بالتقديم

وفيه مبحثان

المبحث الأول

اجتماع القسم مع الشرط غير الامتناعى

معروف أن كل واحد من الشرط والقسم يحتاج إلى جواب خاص به، فجواب الشرط الجازم لابد أن يكون مجزومًا، إمَّا فى اللفظ إذا كان فعلاً مضارعاً، مثل : من يذاكر ينجحْ، وإما فى المحَلّ إذا كان فعلاً ماضياً مثل : من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، وإما أن يكون من النوع الآخر الذي يجب اقترانه بالفاء أو بـ **(إذا)** الفجائية، أما جواب القسم فقد عرفنا فى الفصل الثانى من هذا البحث أحكامه وشروطه، ونحن الآن بصدد الحديث عن اجتماع الشرط والقسم، ولمن يكون الجواب :

أ- إذا اجتمع شرط غير امتناعى وقسم، فالأصل أن يكون لكل منهما جواب غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاءً بجواب الآخر الذى يغنى عنه ويدل عليه، ولهذا الحذف صور منها :

١- أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط، وعدم وجود شىءٍ قبلهما يحتاج إلى خبر – كالمبتدأ والناسخ – وكل منهما يحتاج إلى خبر وفى هذه الصورة يحذف – فى الأرجح – جواب المتأخر منهما – وهو الشرط – نحو : والله من يراقب ربه فى عمله لا يخاف شيئاً، فالمضارع **(يخاف)** مرفوع لأنه فى جملة جوابية للقسم المتقدم، وليس جواباً للشرط المتأخر المحذوف الجواب، إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه، فقيل : يَخَفْ [١].

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٨٥ ، ٤٨٦.

ومعنى ذلك : أنه إذا تقدم القسم وتأخر الشرط، كان الجواب للمتقدم منهما وهو القسم – كما رأينا فى المثال السابق – وأما جواب المتأخر هو الشرط فمحذوف أغنى عنه جواب القسم المتقدم ومثل هذا يقال فى المضارع المرفوع المنفى بـ **(لا)** فى قوله تعالى: ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[1] فالفعل **(يَأْتُونَ)** مضارع مرفوع واقع فى جواب القسم، لا فى جواب الشرط، ولو كان فى جواب الشرط لكان مجزمًا، لأن حق جواب الشرط أن يكون مجزومًا لفظًا أو محلاً، ومثله قول الشاعر[2]:

لِئنْ سَاءَنِى أَنْ نلتنى بمساءةٍ لَقَدْ سَرَّنِى أَنِّى خطرت ببالكِا

فالجملة الفعلية **(سَرَّنى)** جواب للقسم الذى تدل عليه **(اللام)** الأولى لتصدير هذه الجملة بـ **(اللام وقد)** معًا، وليست جوابًا للشرط المتأخر عن لام القسم، لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً باللام وقد، فجوابه هنا محذوف كحذفه فى البيت السالف الذكر وهو قول الشاعر:

لئن كنتُ محتاجًا إلى الحلم إننى

إلى الجهل فى بعض الأحايين أحوج

فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ **(إنَّ)** هى جواب القسم، لا

(١) سورة الإسراء آية ٨٨.

(٢) البيت غير منسوب فى النحو الوافى ٤ / ٤٨٦.

جواب الشرط، إذ لو كانت جوابًا للشرط لاقترنت بالفاء[١] لأن جواب الشرط حين يكون جملة اسمية يجب اقترانه بالفاء حتى تصلح الجملة أن تكون جوابًا للشرط، لأن الأصل فى جواب الشرط كما سبق أن عرفنا – أن يكون جملة فعلية حتى يمكن جزمه.

أما إذا اجتمع القسم والشرط، وتقدم الشرط، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط، وأما جواب القسم فمحذوف، مثل : من يراقبْ ربَّه وَاللهِ يخْشَهُ الناس، وقول أحدهم : إن يكن والله لى نصف وَجْهٍ ونصفُ لسانٍ – على ما بهما من قبح منظر وسوء مخبر – يكن هذا أحبَّ من أن أكون ذا وجهين [٢].

وهذا الذى ذكرنا بأنه الأرجح، يراه كثير من النحاة واجبًا لا يصح مخالفته، ويقولون : لا فرق فى القسم بين أن يكون مذكوراً أو مقدراً، ويستدلون للمقدر بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [٣] لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) دليل على أنها ليست جوابًا للشرط، إذ لو كانت جوابًا له لوجب اقترانها بالفاء، وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول : إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها [٤].

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٨٦.
(٢) السابق ٤/ ٤٨٦.
(٣) سورة الأنعام آية ٢١.
(٤) النحو الوافى ٤ / ٤٨٦.

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط، فنقول فى المثال السابق : من يراقب ربه فى عمله فوالله يَخشاهُ الناسُ، فالمضارع **(يخشَاهُ)** مرفوع، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجملة القسم فى محل جزم جواب الشرط(١).

٢- إذا اجتمع الشرط غير الامتناعى مع القسم، وسبقهما ما يحتاج إلى خبر، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً، سواء أكان مقدمًا على القسم، أم متأخرًا عنه، نحو : القوانينُ والله من يَحْتَرِمْهَا تَحْرُسْهُ، أو : القوانينُ من يَحْتَرِمْها واللهِ تَحرُسْهُ، يجزم المضارع **(تحرسْ)** فى الصورتين ؛ لأنه جواب للشرط، وجواب القسم محذوف فيهما، أما على غير الأرجح فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعى فى كل الحالات، سواء أكان متقدمًا على القسم أم متأخراً، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن، ومن الأمثلة على ذلك : قول الشاعر (٢):

لَئِن مُنِّيتَ بِنَا عَنْ غبِّ مَعْرَكَةٍ

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

(١) السابق ٤ / ٤٨٧ .
(٢) البيت فى النحو الوافى ٤ / ٤٨٧ غير منسوب إلى قائل ، وفى شرح ابن عقيل ٥٢٦ منسوب للأعشى ميمون بن قيس.

وقول الآخر [١]:

لَئِن كَانَ ما حُدِّثْتهُ صادقًـــا

أصُمْ فى نَهَارِ القيظِ للشَّمْسِ بادِياً

فالمضارعان **(تُلْفِ وأصُمْ)** مجزومان مباشرة فى جواب **(إنْ)** الشرطية برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها [٢].

والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم، فلا تحتاج إلى جواب، وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع، وخير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم، وجوابه هو أداة الشرط، وما دخلت عليه من جملتها، وأن لهذا نظائرها [٣].

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر[٤]:

أَمَا والذَّى لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوى

لَئِنْ غِبْتَ عن عَيْنى فما غَبت عن قلبى

لأن وجود الفاء فى الجواب دليل على انه للشرط، إذ جواب القسم لا

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٨٧ ، غير منسوب أيضاَ.
(٢) النحو الوافى ٤ / ٤٨٧.
(٣) السابق ٤ / ٤٨٧.
(٤) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٤٨٧ غير منسوب.

تدخله الفاء، ومثله قول على – رضى الله عنه – : **لئن أمْهلَ الله الظالم فلن يفوت أخذه، وهو له بالمرصاد** (١).

ويتضح مما سبق أن اجتماع الشرط غير الامتناعى والقسم يقتضى الاكتفاء بجواب واحد يكون – على الأرجح – للسابق منهما، أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور، وانه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحداهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره، وهى التى يكون فيها القسم مبدوءًا بالفاء والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم، وهى التى يكونان فيهما مسبوقين بما يحتاج إلى خبر.

❁❁❁

(١) هذا القول منسوب إلى على – رضى الله عنه – النحو الوافى ٤ / ٤٨٨.

المبحث الثانى
اجتماع القسم والشرط الامتناعى

وفى هذا المبحث ندرس – إن شاء الله – مسألة أخرى وهى حكم اجتماع القسم مع الشرط الإمتناعى، ومعروف أن الشرط الامتناعى قد وضع له النحاة ثلاث أدوات وهى : **(لو – لولا – لوما)** و**(لو)** الشرطية تنقسم إلى قسمين : شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية، وكلا النوعين، واستعماله قياسى.

أولاً : **(لو)** الشرطية الامتناعية : وتعنى : (إفادة الشرطية، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى، وإفادتها الشرطية تقتضى تعليق شىءٍ على شىءٍ آخر، وهذا التعليق يستلزم حتمًا أن يقع بعدها جملتان، بينهما نوع ترابط واتصال منموى، يغلب أن يكون هو : **(السببية)** فى الجملة الأولى، و**(المسببية)** فى الجملة الثانية نحو : لو تَعَلَّم الجاهل لنهضت بلاده، لكنه لم يتعلم، لو عفَّ السارق لنجا من العقوبة التى نزلت به، لو أتقن الصانع عمله أمس ما بارت صناعته، فالجملة الأولى من المثال الأول وهى **(تعلَّم الجاهل)** والثانية هى : **(نهضت بلاده)** وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى، لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل، ولذا تسمى الأولى (جملة الشرط) وتسمى الثانية **(جواب الشرط)**[1] ومثل هذا التوضيح يجرى فى الأمثلة الأخرى.

وإفادة **(لو)** المعنى الشرطى فى الزمن الماضى تقتضى ان شرطها لم

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٩١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٧.

يقع فيما مضى يعنى لم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام، فهى تفيد القطع بأن معناه لم يحصل، فكأنها معه بمنزلة حرف نفى، ينفى الجملة التى يدخل عليها، مع أنها ليست حرف نفى، ولا يصلح إعرابها حرف نفى، بالرغم من أنها فى هذا الموضع تؤدى ما يؤديه حرف النفى من سلب المعنى فى الزمن الماضى(١).

كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى أيضًا على خلاف المعهود فى التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة، حيث يتعين الاستقبال فى شرطها وجوابها معًا على الأغلب، وهناك ضابط يميز **(لو)** الامتناعية من غيرها وهو : أن يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط، منفيًّا لفظًا أو معنى، تقول : لو جاءنى لأكرمته، لكنه لم يجئ، ومنه قول الشاعر (٢):

ولوْ أنَّ ما أسعْى لأدْنَى مَعِيشةٍ

كفانى – ولمْ أطلبْ – قليل مِن المـالِ

أى : لكن لم يثبت أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ، إذ الأصل: **(لو ثبت أن ما أسعى)** لأن **(لو)** الشرطية لا تدخل إلا على **(فعل)** إما ملفوظ، وإما ملحوظ تقديره : **(ثبت)**.

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٩١.

(٢) النحو الوافى ٤ / ٤٩٢ غير منسوب إلى قائل.

مثلاً، وقول الشاعر [١]:

فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناس لم تمـــتْ ولكن حمدَ الناس ليس بمخـــلدِ

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[٢] أى: ولكن لم يكن حمدٌ، ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى، وقول الحماسى[٣]:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلى بنو اللقيطةِ من ذُهْلِ بن شيبانا

وأما أحكام **(لو)** النحوية : فهى أداة شرط قياسية الاستعمال، لا تجزم على الرأى الأرجح، ولابد لها من جملتين بعدها : الشرطية، والجوابية، والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ماضويتين لفظًا ومعنى معًا، أو معنى فقط، وذلك إذا كان الفعل مضارعًا مسبوقًا بالحرف **(لَمْ)**، والفعل الماضى فيهما باق على مضيّه، فلا يتغير زمنه بوجود (لو) الامتناعية، ومثال ذلك : لو تراحم الناس لعاشوا إخوانًا لم يعرفهم البؤس ولا الشقاء ولا العداء، وقول

(١) النحو الوافى ٤ / ٤٩٢ غير منسوب إلى قائل.

(٢) سورة السجدة آية ١٣.

(٣) البيت لقريط بن أنيف ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : أغار ناس من بنى شيبان على رجل من بلعنبر يقال له : قريط بن أنيف ، فأنشد هذا البيت . شرح التبريزى ٥/١ ويروى : بنو الشقيقة والبيت من شواهد المتبع فى شرح اللمع ١/ ٢١٥ ، وفى النحو الوافى منسوب للحماسى ٤٩٢/٤ .

الآخر [١]:

إنَّ أرضاً تَسْرِى إليها لو استطا عَتْ لسارَتْ إليْكَ قبل مسيرِكْ

وقولهم : لو لم يثق المرء بعدْلِ الخالق لعاش مُعَذَّبًا باليأس، ولو لم يطمئن إلى حكمته لا حترق بنار الشك، فإن جاء بعدها مضارع لفظًا ومعنى قلبت زمنه للمضىّ، مع بقاء لفظه على حاله، ومن الأمثلة : لو يجئ الضيفُ أمِس لأكرمته، وقول الشاعر [٢]:

رُبــان مــدينَ والــذين عهـدتُهُمْ يبكُون مِنْ حذر العذاب قُعودا
لو يَسْمعُون كما سمعت كلامها خروا العِزَّة رُكعاً وسَجـــوداً

والمراد : لو جاء الضيفُ، ولو سَمِعُوا كلامها، فوقوع الفعل الماضى فى جوابها يقتضى أن المضارع فى شرطها بمعنى الماضى حتمًا [٣].

وأما **(لو)** الشرطية غير الامتناعية: – فهى قليلة الاستعمال، ولكن استعمالها قياسى، على الرغم من قلته، ومن أمثلتها : لو يشتدُّ الحر فى العطلة الصيفية المقبلة أصطاف فى جهات معتدلة، فأما معناها : فالدلالة

(١) البيت غير منسوب لقائل معين فى النحو الوافى ٤/ ٤٩٤.
(٢) يظهر من كلمات البيتين انهما لكثير عزة ، ولكن لم ينسب إليه . النحو الوافى ٤/ ٤٩٤ ، ولكنهما منسوبان إليه فى شرح ابن عقيل ٥٢٨ والأشمونى ٣/ ٦٠٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٣ .
(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٣.

على الشرطية الحقيقية، وهى التى تقتضى تعليق أمر على آخر وجوداً وعدماً فى المستقبل، ولابد لها من جملتين ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب غالباً، بحيث لا يتحقق فى المستقبل معنى الثانية، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل، فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل، غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى، والذى لا يمتنع هنا، وبهذين تختلف **(لو)** غير الامتناعية عن **(لو)** الامتناعية التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط، وأن شرطها ممتنع، فيمتنع له الجواب، ومن هنا : قال النحاة : إن**(لَوْ)** الشرطية غير الامتناعية شبيهة بـ**(إنْ)** الشرطية فهما يفيدان غالبًا تعليق الجواب على الشرط، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلاً، مهما كان نوع الفعل وصيغته، كما يوجبان أيضاً أن يكون زمن الجواب مستقبلاً [1].

وأما حكمها النحوى فمقصور على أنها أداة شرط حقيقية، ولكنها لا تجزم على الرأى الراجح، ولابد لها من الجملتين بعدها، أولاهما جملة الشرط، والأخرى جملة الجواب، والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى، ويتحتم أن يكون زمنهما للمستقبل، فيكون ماض

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٩٥ .

الصورة دون الزمن، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر[١]:

ولو تلتقى أصداءنا بعد موتنـــــا

ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى – وإن كنت رمــةً

لصوت صدى ليلى يهشُّ ويطرب

وقول الآخر [٢]:

لا يُلفِكَ الرَّاجُوكَ إلا مُظْهــــراً خُلُق الكِرامِ ولَوْ تكون عديما

والجواب فى البيت السابق محذوف يدل عليه دليل فى أول البيت، وهو مشتمل على : **(لا)** الناهية التى تدخل غالباً على المضارع المستقبل الزمن فتعين هنا أن تكون**(لو)** شرطية للمستقبل تبعاً لذلك.

ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلاً خالصًا مع بقاء صورته اللفظية على حالها قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوْا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللّهَ وَلْيَقُولُوْا قَوْلاً سَدِيدًا**﴾ [٣].

(١) البيتان غير منسوبين ، ولكن يبدو انهما لقيس ليلى العامرى . النحو الوافى ٤/ ٤٩٥.
(٢) البيت غير منسوب إلى قائل معين . النحو الوافى ٤/ ٤٩٥ ، والأشمونى ٣/ ٦٠٠ ، والمغنى ١/ ٢٦١ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٤ .
(٣) سورة النساء آية ٩ ن وانظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٨.

والتقدير فى الآية الكريمة – والله أعلم – : لَوَ يْتركُونَ، إذ لو كان الفعل باقيًا على زمنه الماضى لَفَسد المعنى، لاستحالة الخوف بعد الموت، ومثله قول الشاعر[١] :

ولو أنَّ ليلى الأخيلية سَلَّمَتْ على ودونى جندل وصفائح
لسلمتُ تَسْليم البشاشة أوْزَقَا إليها صدى من جانب القبر صائح

فالفعل الماضى هنا محذوف بعد **(لو)** على الرأى المشهور، وتقديره مثلاً : لو ثبت أن، وهو مؤول بالمضارع أى : لو يثبتُ أَنَّ، وذلك لاستحالة المعنى على الماضى الحقيقى، لأنه يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته [٢]، وهذا محال، لاستحالة الكلام بعد الموت.

ومثل هذا قولهم : مسكينٌ ابنُ آدم، لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعاً، ولو رَغِب فى الجنةِ كما يرغُب فى الدنيا لفاز بهما جميعاً.

وهناك أحكام مشتركة بين النوعين السابقين: **(لو الشرطية الامتناعية، لو الشرطية غير الامتناعية)** نوجزها فيما يلى :

١- كلاهما قياسى، له الصدارة فى جملته، مختص بالدخول على

(١) البيتان غير منسوبين لقائل معين . النحو الوافى ٤/ ٤٩٦ ، ومنسوبان لتوبة بن الحُمَيِّر فى شرح ابن عقيل ٥٢٧ ، والأشمونى ٣/ ٦٠٠ ، وابن عقيل ٢/ ٢٨٨ ، والمغنى ١/ ٢٦١ ، والهمع ٢/ ٦٤ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٩ ، والبيت من الطويل.
(٢) النحو الوافى ٤/ ٤٩٦.

الفعل حتماً وكلاهما لا يعمل فيه الجزم – على الرأى الأرجح – لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالباً، والثانى مختص بالدخول على المضارع غالبًا، فلابد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة، فإن لم يقع الفعل ظاهرًا بعدهما وكان الظاهر اسمًا فالفعل مقدرٌ بينهما، يفسره مفسِّرٌ مذكور بعد الاسم الظاهر، نحو : لو ذاتُ سِوَارِ لَطَمَتِ الرجُلَ الحر لهان الأمر(١)، وقول الشاعر(٢) :

أخلاَّىَ لو غير الحِمامِ أصابكم عتبتُ ولكنْ ما عَلى الدهر معتبُ

والتقدير : لو لمتْ ذاتُ سِوَارِ لطمتْ، ولو أصابكمُ غير الحمام أصَابَكُمْ.

وقد يكون المفسر جملة، والفعل المحذوف هو **(كان الشأنية)** كقول الشاعر(٣):

لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلقِى شَــرِقٌ كنت كالغصَّانِ بالماءَ اعتصــارى

---

(١) **المراد بذات السوار** : المرأة الحرة لا لأمة ، وأصله مثلٌ نطق به حاتم الطائى حين لطمته جارية فقال : (لو ذات سوار لطمتنى) أى : لهان الأمر، وقد كان عندهم لبس السوار مقصوراً على الحرائر . النحو الوافى ٤/ ٤٩٦. وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٠ .

(٢) البيت غير منسوب إلى قائل معين . النحو الوافى ٤/ ٤٩٧ ومنسوب إلى إلى الغَطْمَش الضبى من الطويل فى الأشمونى ٣/ ٦٠١ ، وابن هشام ٣/ ٤٢٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٠.

(٣) البيت لم يعرف قائله . النحو الوافى ٤/ ٤٩٧ ولكنه منسوب إلى عدى بن زيد التميمى وهو من الوافر فى الأسمونى ٣/ ٦٠١ والهمع ٢/ ٦٦ والمغنى ١/ ٢٦٧ ، وسيبويه ١/ ٤٦٢

وإنما ساغ ذلك فى الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأوّل ابن خروف البيت على إضمار **(كان الشأنية)** وتأوله الفارسى على أن **(حلقى)** فاعل فعل مقدر يفسره **(شَرِق)** وشرق خبر مبتدأ محذوف، أى هو شرق، وفيه تكلف [١].

٢- كلاهما لابد له من جواب مذكور أو محذوف، فإن وقع جواب أحدهما فعلاً ماضيًا لفظًا ومعنى، أو لفظًا فقط جاز اقترانه باللام، وعدم اقترانه، سواء أكان الماضى مثبتاً أم منفيًا بـ**(ما)** إلا أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها، والمنفى بعكسه، فمن أمثلة اقتران الماضى المثبت وتجرده قوله تعالى في الصم والبكم الذين لا يعقلون : ﴿**وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ**﴾ [٢].

وقوله تعالى فى الزرع : ﴿**لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**﴾ [٣]، وقوله تعالى عن الماء الذى نشربه :﴿**لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلاَ تَشْكُرُونَ**﴾ [٤].

ومن أمثلة تجرد المنفى بـ (ما) واقترانه قوله تعالى : ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ**

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٠١.
(٢) سورة الأنفال آية ٢٣.
(٣) سورة الواقعة آية ٦٥.
(٤) سورة الواقعة آية ٧٠ ، وانظر وضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٤.

﴿مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[١]. وقول الشاعر[٢]:

ولوْ نُعْطَى الخِيَار لما افْترقنَـــا ولكن لا خيار مع الليالـــى

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفى غير **(ما)** ومثل البيت السابق قول الشاعر[٣]:

لو كنتُ آمَلُ ان أَلْقَاكَ فى الحلم لما قرعتُ عليك السِّن من ندم

ويَرَى بعض النحاة أن هذه اللام تسمى لام التسويف، بمعنى التأجيل والتأخير والتمهُّل، لأنها تدل على أن تحقُّق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب يتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة، فتحقق الجواب فى الحالتين متأخرعن تحقق الشرط – كالشأن فى الجواب دائماً – إلا أن مجئ اللام اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً، وأن مهلته ستطول بالنسبة له حين يكون خاليًا [٤].

وقال ابن الأثير: " لا يجئ ذلك إلا لضرب من المبالغة، وفائدتها فى التأليف أنه إذا عبر عن أمر يعزُّ وجوده، أو فعل يَعْظُمُ إحداثه ووقوعه جئ

(١) سورة الأنعام آية ١٢٢.
(٢) البيت غير منسوب إلى قائل معين . النحو الوافى ٤/ ٤٩٧.
(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٧ ، وهو غير منسوب فيه.
(٤)النحو الوافى ٤/ ٤٩٨.

بها، فمن هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[1].

وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام، ومنه – فى رأى بعض النحاة – قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[2].

والأصل : (لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من الله خير) فاللام داخلة على المبتدأ **(مثوبة)** وخبره كلمة **(خيرٌ)** والجملة الاسمية هى الجواب[3].

وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة **(إذًا)** التى تفيده تقوية وتوكيداً، نحو لو قصدتنى إذا لعاونتُكَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإِنسَانُ قَتُورًا﴾[4].

وقول الشاعر [5]:

لو أن للفصل فيما بيننا حكمـا إذًا لبيَّن حقا أيُّنا ظُلمـــا

ومن النادر الذى لا يقاس عليه : أن يكون فعل الجواب هو **(أَفْعِلْ)**

(١) الجامع الكبير ١/ ٢٢٥.
(٢) سورة البقرة آية ١٠٣.
(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٨.
(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠.
(٥) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٤٩٨ غير منسوب.

للتعجب مقروناً باللام، أو أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء أو (رُبَّ) أو (قَدْ) مثل : لو مات الجندى شهيداً الأكْرِمْ بَهَا من مَيتةٍ، ولو سافرت فراحَةٌ، لو سافرت ربما السفر راحةُ، لو شئت قد أسافرُ[١].

٣- كلاهما صالح للدخول على (أنَّ) مفتوحة الهمزة ومعموليها، وهذا أحد مواضع الاختلاف بين (لو) و(إنْ) الشرطيتين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيم﴾[٢] وقول المعرىّ [٣].

ولو أنى حُبيت الخُلد فـــــرداً لما أحببتُ بالخلدِ انفـرادا

وقول الآخر[٤] :

فلـــــو أنَّ ألفاظـــه جُسمت لكانتْ عُقُودًا لجِيد الغواني

وإذا دخلت (لَوْ) على (أنَّ) ومعموليها فَهَلْ تفقدا اختصاصها وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب أو ألاَ ؟

وهنا رأيان للنحاة، فيرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها، وأن

(١) الهمع ٢/ ٦٦ والنحو الوافى ٤/ ٤٩٨.
(٢) سورة الحجرات آية ٥ ، وانظر توضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٠.
(٣) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٤٩٩ غير منسوب .
(٤) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٤٩٩ غير منسوب.

المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليها مبتدا خبره محذوف تقديره : ثابت، أو نحو هذا، مما يناسب السياق، ففى مثل : لو أن التاجر أمين لراجت تجارته. يكون التقدير : لو أمانة التاجر ثابتة لراجت تجارته، وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص، ويكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترا اللص، ويرى فريق آخر : أنها لم تفقد اختصاصها، وانها فى الحقيقة لم تدخل على **(أنَّ)** ومعموليها مباشرة، وإنما دخلت على فعل مقدر هو **(ثبت)** ونحوه، والمصدر المؤول من **(أنَّ)** ومعموليها فاعل للفعل المقدر، فتقدير الفعل فى الأمثلة السابقة هو : (ولو ثبت أنهم آمنوا – ولو ثبت أنهم صبروا – ولو ثبت أنى حُبيتُ – فلو ثبت أن ألفاظه جُسِّمَتْ، ولو ثبت أن التاجر ولو ثبت أن الحارس، وهكذا، وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من **(أنَّ)** ومعموليها هو : (ولو ثبت إيمانهم – ولو ثبت صبرهم – ولو ثبت حبوِى– ولو ثبت تَجْسِيمُ – ولو ثبت أمانة التاجر – ولو ثبتت غفلة الحارس [١].

والرأيان صحيحان، ولكن الثانى أولى بالترجيح، إذ يحقق حكماً أصيلاً غالباً من أحكام **(لو)** بنوعيها هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ولكيلا

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٩٩ ، ٥٠٠.

يدخل الحرف المصدرى على مثله بغير فاصل(١).

٤- يجب الترتيب بين (أو) وجملتها، فلا يصح تقديم شيءٍ منهما، ولا من معمولاتهما على (لو) ولا يصح تقديم شيءٍ من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية (٢).

حذف فعل الشرط وحده، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دلَّ عليه دليل، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور فى الكلام نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو، والأصل : لو نزل مطرٌ نزل، ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدراً مؤولاً من (أنَّ) ومعموليها، أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة (لو) فنادر لا يصح القياس عليه، كان يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟

فيجاب (**نعم لو نزل المطر لاعتدل الجو**) (٣).

وقد تحذف قياساً ومعها (لو) بشرط وجود القرينة نحو قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾(٤).

(١) السابق ٤/ ٥٠٠.
(٢) السابق ٤/ ٥٠٠.
(٣) النحو الوافى ٤/ ٥٠٠.
(٤) سورة المؤمنين آية ٩١.

والتقدير : إذ لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق، وقد يحذف قياساً فعل الشرط (كان) ومعه اسمه أو خبره نحو : اقرأ لو صفحة أو صفحةٌ على تقدير : ولو كان المقروء صفحةً، أو كانت مقروءةً صفحةٌ [١].

حذف فعل الجواب وحده، وحذف جملة الجواب كاملة:

لا يصح حذف فعل الجواب وحده، لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**﴾[٢]. وتقدير المحذوف : ما نفعهم، أو : لكان هذا القرآن، ومثل تتمزق الأمة باختلاف زعمائها، فلو اتفقوا، والتقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة او قوية، ومثل ذلك قول الشاعر[٣]:

وأظمأ إنْ أبْدَيِ لِيَ الماءُ منة ولو كان لى نَهْرُ المجرَّة موردا

وقول الآخر [٤].

اطلبِ العزَّ فى لَظَى وذَرِ الـــ ذلَّ ولو كان فى جنان الخلود

التقدير: فذره، وكقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن**

(١) النحو الوافى ٤/ ٥٠٠.
(٢) سورة الرعد آية ٣١.
(٣) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٥٠١ . غير منسوب إلى قائل.
(٤) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٥٠١ . غير منسوب.

مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾[1]. فجوال **(لو)** جملة محذوفة تقديرها : لرأيت أمراً عظيماً هائلاً.

حذف جملتى الشرط والجواب معًا :

ورد فى المسموع أمثلة قليلة لحذفهما معاً، ولا يصح القياس عليها لقلتها ولأنها فى الشعر، ومن ذلك قول الشاعر[2] :

إنْ يكنْ طبعُك الدلال فلـــــو فى سالف الدهر والسنين الخوالى

والتقدير : فلو كان فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً.

وهناك أنواع أخرى من **(لو)** ذكرها النحاة فى كتبهم منها :

١- **(لَوْ)** المصدرية [3]. ٢- **(لَوْ)** الزائدة، أو الوصلية، ولا تحتاج إلى جواب فى المشهور، فهى كـ**(إنْ)** الوصلية، بحيث يمكن وضع **(لو)** مكان **(إنْ)** فلا يفسد المعنى ولا الأسلوب، وتعرب كإعرابها نحو : الدَّنَيءُ ولو كثر ماله بخيل وهذا أقل الأنواع استعمالاً فى فصيح الكلام.

٣- **(لو)** التى تفيد التقليل المجرد، وهى حرف لا عمل له، ولا يحتاج لجواب نحو : أكثر من ضروب البر والإحسان ولو بالكلمة الطيبة، وقال بعض النحاة : كل ما أورد شاهداً على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية

(١) سورة سبأ آية ٥١.
(٢) البيت فى النحو الوافى ٤/ ٥٠١ . غير منسوب إلى قائل .
(٣) النحو الوافى ٤ / ٥٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٥ .

بمعنى **(إنْ)** حذف جوابها، والتقليل مستفاد من المقام، والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمة والأول أحسن [١].

٤- **(لو)** التى تفيد التحضيض، كأن ترى بخيلاً فى مستشفى فتقول: لو تبرع لهذا المستشفى فتنال خير الجزاء، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية وهذا النوع لا يحتاج إلى جواب فى الرأى الأحسن.

٥- **(لَوْ)** التى للعرض مثل : لو تُسْهم فى الخير فتثابَ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية، والأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب.

٦- **(لَوْ)** التى للتمنى، ولا تكون للتَّمنِّى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً، أو في حكم المستحيل، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة :﴿**يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ**﴾ [٢]، ومثل : لو يستجيبُ لى حكّام الدُّولِ فأحُولَ بينهم وبين إشعالَ الحروب، بنصب المضارع **(أَحُولَ)** بعد فاء السببية الجوابية، وهل تحتاج إلى جواب ؟ قيل لا تحتاج مطلقاً، وقيل : إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إسرابها معنى التمنى [٣].

فإذا اجتمع الشرط الامتناعى مع القسم، وتقدم على القسم فيجب أن يكون الجواب له، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه نحو : لولا رحمة المولى بعباده والله لأهلكهم بذنوبهم، وإن كان القسم هو المقدم على

(١) النحو الوافى ٤ / ٥٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٢٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٥ .
(٢) سورة النساء آية ٤٢.
(٣) النحو الوافى ٤/ ٥٠٣ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٩٥ .

الشرط الامتناعى، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم، لم يُغْنِ شيءٌ عن شيءٍ، والجوابان مذكوران، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، نحو : والله لولا الله مااهتدينا، فجملة **(ما اهتدينا)** هى جواب **(لولا)** وهذه مع جوابها جواب القسم [١].

ومما تقدم يتبين لنا أنه عند اجتماع الشرط الامتناعى والقسم يكون الجواب للشرط الامتناعى، سواء أكان متقدمًا على القسم أم متأخراً عنه. ويقول ابن عقيل : " كل واحد من الشرط والقسم يستدعتى جوابًا، وجواب الشرط : إما مجزوم أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع، أكد باللام والنون نحو : والله لأضربنَّ زيداً وإن صدرت بماضٍ اقترن باللام وقد نحو : والله لقد قام زيد، وإن كان جملة اسمية فبإنَّ واللام، أو اللام وحدها، أو بإنَّ وحدها نحو : والله إن زيداً لقائم، والله لزيدٌ قائمٌ، والله إن زيدًا قائمٌ، وإن كان جملة فعلية منفية فينفى بـ **(ما أولا أو إنْ)** نحو : والله ما يقوم زيدٌ، ولا يقوم زيدٌ، وإنْ يقومُ زيدٌ [٢].

وربما حذفت اللام وقد جميعاً .، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ** ﴾[٣] فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة، وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذى

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٨٨.
(٢) شرح ابن عقيل ٥٢٥.
(٣) آية ٤ من سورة البروج .

يقترن باللام وقد معًا هو الماضى المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها نحو : والله لعسى زيد أن يقوم، والله لنعم الرجل زيد [١].

وذهب المبرد إلى أن جواب القسم فى آية البروج هو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيد** ﴾ وليس: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُود** ﴾ حيث قال : " واعلم أن القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه، ثم يذكر ما يقع عليه القسم، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ **وَالسَّمَاء ذَاتِ الْبُرُوج وَالْيَوْمِ الْمَوْعُود وَشَاهِدٍ وَمَشْهُود** ﴾ [٢].

ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيداً، وإنما وقع القسم على قوله : **(إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيد)** وقد قال قوم : إنما وقع على **(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)** وحذفت اللام لطول الكلام، وليس القول عندنا إلا الأول، لأن هذه الاعتراضات توكيد [٣].

هذا كله فى القسم غير الاستعطافى، أما القسم المقصود به الاستعطاف فإنه يجاب بجملة إنشائية مثل قول الشاعر [٤]:

بربك هل ضممت إليك ليلـــــى قبيل الصُبح أو قبلت فَاهَـــا

---

(١) شرح ابن عقيل ٥٢٥.

(٢) سورة البروج الآيات (١ ، ٢ ، ٣).

(٣) المقتضب ١/ ١٢٧.

(٤) هذا البيت لقيس بن الملوح العامرى مجنون ليلى من قصيدة يقولها لمحمد بن ورد العقيلى بعد زواجه من ليلى ، وهو فى شرح ابن عقيل ٢٥٥ ومنحة الجليل ٥٢٥.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه فتقول : إن قام زيد والله يَقَمْ عمرو، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول : والله إن يَقُمْ زيدٌ ليقومَنّ عمروُ، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه(١).

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجِّحَ الشرط مطلقًا أى سواء كان متقدمًا أو متأخرًا، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول : زيد إن قام والله أُكَرِمْهُ، زيد والله إن قام أُكْرِمْهُ (٢).

وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله (٣)

لئن مُنيت بنا عن غبِّ معركـة لا تُلفنا عن دماء القــوم ننتفلُ

فلا **(لئن)** موطئه لقسم محذوف، والتقدير : والله لئن، و**(إنْ)** شرط وجوابه : **(لا تُلفنا)** وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير وهو إجابة القسم لتقدُّمه لقيل : لا تُلفينا، بإثبات الياء لأنه مرفوع (٤).

(١) شرح ابن عقيل ٥٢٥.
(٢) المرجع السابق ٥٢٥.
(٣) البيت سبق تخريجه.
(٤) شرح ابن عقيل ٥٢٦.

الخاتمة

وبعد هذه النظرة السريعة فى الجملة الشرطية وبعد معالجة هذا الموضوع بقدر المستطاع يمكن أن نخرج منه بالنتائج الآتية:

١- معرفة معنى الشرط ومعنى القسم فى النحو العربى.

٢- معرفة حكم اجتماع القسم مع الشرط الامتناعى وغيره

٣- معرفة ما فى هذا الموضوع من خلاف بين النحويين فى المسائل المختلفة مما جعل البحث عزيزا فى مادته.

٤- كثرة ما فى البحث من آيات قرآنية وأبيات شعرية وأمثال عربية جعلته ذا مادة علمية فريدة.

٥- جدة الموضوع ومعالجته بهذا الأسلوب جعلته يجذب القارئ للإطلاع عليه ومدارسته.

٦- تعدد المراجع والمصادر فى هذا البحث جعله ذا قيمة علمية يجب الحصول عليها.

هذا والله أعلى وأعلم وبه الهداية ومنة التوفيق.

د/ أحمد إسماعيل حسن يونس
المدرس بقسم اللغويات
فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

فهرس المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب لأبى حيان ت / مصطفى النماس ط مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٩.
٢- الأصول لابن السراج ط مؤسسة الرسالة.
٣-أمالى ابن الشجرى ت / محمود الطناحى د الخانجى بالقاهرة.
٤-الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ط بيروت.
٥-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد.
٦-حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ط الحلبى.
٧-حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط الحلبى
٨-خزانة الأدب للبغدادى ت / عبد السلام هارون ط دار الكتب العلمية بيروت.
٩-شرح شذور الذهب لابن هشام ت محمد محي الدين عبد الحميد.
١٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد للأزهرى ط الحلبى
١١-شرح ابن عقيل على الألفية ط بيروت محمد محي الدين عبد الحميد
١٢- شرح الأشمونى على الألفية ط الحلبى.
١٣- شرح أبيات سيبويه للنحاس ت د/ وهبة متولى عمر ١٤٥٠هـ.
١٤- شرح الشواهد للعينى بهامش الأشمونى ط الحلبى.
١٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت / عبد المنعم هريدى.
١٦- شرح المفصل لابن يعيش ط مكتبة المثنى وط بيروت.

١٧- الكتاب لسيبويه ط بولاق ١٣١٦هـ وط / عبد السلام هارون.
١٨- المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى ت / عبد الحميد حمد محمد محمود الزوى. منشورات جامعة قاريونس بنغازى.
١٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت / مازن المبارك ط دار الفكر بيروت ١٩٩٢م.
٢٠- المقرب لابن عصفور ت / أحمد عبد الستار وعبد الله الجبورى.
٢١- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ت د / على حيدر ط دمشق ١٩٧٢م.
٢٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محي الدين عبد الحميد ط بيروت المكتبة العصرية للطباعة والنشر ١٩٩٠م.
٢٣- النحو الوافى لعباس حسن ط دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة عشرة.
٢٤- همع الهوامع للسيوطى ط دار المعرفة بيروت وط ت / أحمد شمس الدين ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدّمــة	١٢٤١
الفصل الأول : معنى الشرط وأقسامه	١٢٤٤
الفصل الثانى : معنى القسم وأقسامه	١٢٥٤
معنى القسم	١٢٥٥
القسم الاستعطافى	١٢٥٥
القسم غير الاستعطافى	١٢٥٦
الفصل الثالث : اجتماع الشرط والقسم وأيهما أولى بالتقديم	١٢٦٠
المبحث الأول : اجتماع القسم مع الشرط غير الامتناعى	١٢٦١
المبحث الثانى : اجتماع القسم والشرط الامتناعى	١٢٦٨
حذف فعل الشرط وحده، وحذف الجملة الشرطية كاملة	١٢٨٢
حذف فعل الجواب وحده، وحذف الجملة الجوابية كاملة	١٢٨٣
حذف جملتى الشرط والجواب معاً	١٢٨٤
الخاتمــة	١٢٨٩
المصادر والمراجع	١٢٩٠
فهرس الموضوعات	١٢٩٢